Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 538-563
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.27

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Relationship between Toxic Assets and Disclosure in Financial Statements and Their Impact on the Value of the Economic Unit: A Survey Study of the Opinions of A Sample of Employees in the Financial Departments of Banks in the Kurdistan Region of Iraq

Rawnaq Mardan Wahab Sinjary*, Luqman Mohammed Saeed
Administrative Technical College/Erbil Polytechnic University

Keywords:
Toxic Assets, Non-Performing Loans, Decline in the Value of the Economic Unit, Asset Quality, Risk Disclosure, Value of Banks.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	17 Aug. 2025
Received in revised form	20 Aug. 2025
Accepted	20 Aug. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Rawnaq Mardan Wahab Sinjary
Administrative Technical College/Erbil Polytechnic University

Abstract: This study aims to analyze the relationships between toxic assets, accounting disclosure in financial statements, and the value of the economic unit. It also seeks to explain the role of disclosure in financial statements as a mediating variable in these relationships. This is achieved through a survey study of the opinions of a sample of employees in the financial departments of banks in the Kurdistan Region of Iraq. This study gains its importance from its role in clarifying the impact of toxic assets, which carry high risks, on the stability of the economic unit and the decline in its value. This is considered one of the challenges that affect the credibility of financial statements. The study focuses on accounting disclosure as a tool to mitigate the risks of toxic assets and enhance the transparency of accounting information. Through this, investors and analysts can accurately assess the financial risks faced by economic units to find radical solutions for them.

The study relied on the descriptive-analytical method, using the statistical program (SPSS IBM V.29) and a set of statistical methods that helped in interpreting the results and verifying the validity of the proposed hypotheses, such as path analysis and simple regression. The results showed that toxic assets negatively affect the value of the economic unit, and that accounting disclosure plays an important mediating role in reducing this impact. It was also found that the level of disclosure in local banks is still below the required level, which limits the effectiveness of financial statements. The study recommends that banks use accounting disclosure as a strategic tool to enhance the bank's value, by providing accurate and fair information about the quality of financial assets, which reduces the information gap between management and stakeholders.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 538-563
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.27

العلاقة بين الموجودات السامة والإفصاح في القوائم المالية وأثرها على قيمة الوحدة الاقتصادية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الاقسام المالية للمصارف في إقليم كوردستان-العراق

رونق مردان وهب سنجاري **لقمان محمد سعيد**
الكلية التقنية الإدارية/جامعة أربيل التقنية

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات بين الموجودات السامة والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وقيمة الوحدة الاقتصادية، وبيان دور الإفصاح في القوائم المالية كمتغير وسيط في هذه العلاقات، وذلك من خلال دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في الأقسام المالية في مصارف إقليم كوردستان–العراق. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من دورها في توضيح أثر الموجودات السامة التي تحمل مخاطر مرتفعة على استقرار الوحدة الاقتصادية وإنخفاض قيمتها، والتي تعتبر إحدى التحديات التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية، وتركز الدراسة على الإفصاح المحاسبي كأداة للتخفيف من مخاطر الموجودات السامة ويعزز من شفافية المعلومات المحاسبية، والذي من خلاله يمكن للمستثمرين والمحللين من تقييم هذه المخاطر المالية التي تواجهها الوحدات الاقتصادية بشكل دقيق لإيجاد حلول جذرية لها.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS IBM V.29) ومجموعة من الاساليب الاحصائية التي ساعدت في تفسير النتائج والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة، مثل تحليل المسار والانحدار البسيط. وأظهرت النتائج أن الموجودات السامة تؤثر سلبًا على قيمة الوحدة الاقتصادية، وإن الإفصاح المحاسبي يؤدي دوراً وسيطاً مهماً في الحد من هذا الأثر، كما تبين أن مستوى الإفصاح في المصارف المحلية ما زال دون المستوى المطلوب، مما يحد من فاعلية القوائم المالية، وتوصي الدراسة المصارف باستخدام الإفصاح المحاسبي كأداة استراتيجية لتعزيز قيمة المصرف، من خلال تقديم معلومات دقيقة وصادقة عن جودة الموجودات المالية، بما يقلل من الفجوة المعلوماتية بين الادارة واصحاب المصلحة.

الكلمات المفتاحية: الموجودات السامة، القروض المتعثرة، انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية، جودة الموجودات، الإفصاح عن المخاطر، قيمة المصارف.

المقدمة

ترتبط الموجودات السامة بمستويات عالية من المخاطر مما يجعلها تهديداً مباشراً على القطاع المصرفي والذي يعتمد بشكل كبير على جودة موجوداته، وتقدم الدراسة تحليل تطبيقي لرؤية العاملين في الاقسام المالية للمصارف المحلية تجاه العلاقة بين هذه الموجودات والإفصاح في القوائم المالية، وانعكاسها على قيمة الوحدة الاقتصادية، إذ يتم بيان طبيعة الوساطة للإفصاح في القوائم المالية وذلك للمساهمة في إيجاد الحلول لتقليل الآثار السلبية من هذه الموجودات السامة على قيمة الوحدة الاقتصادية وأدائها المالي.

ففي ظل الأزمات المالية المتكررة برزت الموجودات السامة كأحد العوامل الرئيسة التي تهدد الوحدات الاقتصادية وتضعف من جودة المحفظة المالية للمصارف، ففي سنة 2008 ظهر مصطلح (الموجودات السامة) بعد الأزمة المالية العالمية والتي انطلقت من الاقتصاد الامريكي

المحرك للاقتصاد العالمي نتيجة الارتفاع الكبير في مخاطر الديون المتعثرة والأدوات المالية إذ أحدثت هذه الموجودات إرباك كبير في قلب الاقتصاد العالمي، وتزداد خطورة هذه الموجودات عند عدم الإفصاح عنها بوضوح في القوائم المالية إذ لم يتم تقيمها بشكل حقيقي لايجاد حلول فعلية وجذرية لتلك السموم من خلال توفير مستوى ملائم من الإفصاح عن هذه المخاطر لتحقيق الهدف الأساسي من القوائم المالية وهو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرارات الرشيدة بما يعزز من قيمة الوحدة الاقتصادية.

واستناداً لمجموعة من المبررات العلمية والعملية جاء اختيار موضوع الدراسة، فهناك توسع ملحوظ في احتفاظ العديد من الوحدات الاقتصادية في القطاع المصرفي بموجودات ذات قيم منخفضة وغير منتجة تعرف بالموجودات السامة، مما يطرح تحديات كبيرة أمام مستخدمي القوائم المالية في تقدير الأداء المالي الحقيقي لهذه الوحدات الاقتصادية، وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي كأداة مهمة في تقييم هذه الموجودات والحد من آثارها السلبية.

منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة الدراسة: في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي عصفت بالأسواق العالمية، برز مصطلح الموجودات السامة كأحد العوامل التي ساهمت في إضعاف مراكز العديد من الوحدات الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين وتذبذب قيم الوحدات الاقتصادية. وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن هذه الموجودات في القوائم المالية لتحقيق الشفافية، إلا أن ممارسات الإفصاح تختلف من مصرف لآخر، وقد لا تكون كافية لتوضيح المخاطر المرتبطة بهذه الموجودات. من هنا تنبع مشكلة الدراسة في محاولة فهم العلاقة بين حجم مخاطر الموجودات السامة ومدى الإفصاح عنها، وتأثير ذلك على قيمة الوحدات الاقتصادية وفي القطاعات المالية والمصرفية خاصة من وجهة نظر العاملين في الأقسام المالية في مصارف اقليم كوردستان –العراق، حيث يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

- ماهية الموجودات السامة وخصائصها وما هي المخاطر المالية التي تولدها؟
- ما هو واقع الموجودات السامة في المصارف العاملة في اقليم كوردستان -العراق وما مستوى إدراك العاملين في الاقسام المالية لمخاطرها وآثارها في تخفيض قيمة الوحدة الاقتصادية؟
- ماهي آثار الافصاح عن الموجودات السامة في القوائم المالية على شفافية الافصاح وتعزيز ثقة المستثمرين ومن ثم على قيمة الوحدات الاقتصادية؟

ثانياً. أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية: تقدم الدراسة مساهمة علمية في توسيع المعرفة النظرية المتعلقة بالموجودات السامة ومخاطرها التي تؤثر في استقرار الوحدات الاقتصادية، ويعمق فهم العلاقة بين المخاطر العالية للموجودات السامة ومستوى الإفصاح عنها وأثر ذلك على ثقة وقرارات مستخدمين القوائم المالية ومن ثم على قيمة الوحدات الاقتصادية مما يضيف إلى الأدبيات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع.

ب. الأهمية العملية: تكتسب الدراسة أهمية عملية كبيرة في مساهمتها في تحسين أداء الوحدات الاقتصادية، لمواكبة التطورات السريعة التي اجتاحت الوحدات الاقتصادية العالمية والتي أدت إلى خلق ازمات مالية، وتوجه صانعي القرار في المصارف المحلية في اقليم كوردستان خاصة لاعتماد سياسات إفصاح أكثر فعالية مما يعزز تنافسيتها في الأسواق المالية ويقلل من المخاطر المالية من خلال التعامل الامثل مع الموجودات السامة.

ج. الأهمية الموضوعية: تنبع الأهمية الموضوعية للدراسة تركيزها على قضية معاصرة وحساسة تؤثر بشكل مباشر على استقرار السوق المالي المحلي والعالمي، وهي الموجودات السامة ومدى الإفصاح عنها، فالإفصاح الشفاف عن هذه الموجودات يعزز الثقة بين المستثمرين والوحدات الاقتصادية، وتدعم الدراسة متخذي القرار في تبني سياسات مالية متزنة لتطوير الإفصاح في القطاع المصرفي.

ثالثاً. أهداف الدراسة: على وفق الأسئلة التي تم طرحها في مشكلة الدراسة يأتي الهدف من دراستنا وكما يأتي:

أ. التعرف على الموجودات التي تصنف كموجودات سامة وما هي الآثار والتداعيات التي تواجها الوحدة الاقتصادية من حيازتها.

ب. تحليل وتفسير العلاقة بين الموجودات السامة ومستوى الإفصاح عنها في القوائم المالية، لبيان مدى إلتزام الوحدات الاقتصادية في اقليم كوردستان العراق بالإفصاح على وفق المعايير والقواعد المحاسبية.

ج. تحليل العلاقة بين الموجودات السامة وانخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية، وبيان اتجاه وقوة الأثر السلبي للموجودات السامة عالية المخاطر على قيمة الوحدة الاقتصادية.

د. اختبار دور الافصاح في القوائم المالية كمتغير وسيط في العلاقة بين الموجودات السامة وانخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية.

رابعاً. فرضيات الدراسة:

أ. الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الموجودات السامة ومستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

ب. الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقيمة الوحدة الاقتصادية.

ج. الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الموجودات السامة وانخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية.

د. الفرضية الرابعة: وجود تأثير ذي دلالة احصائية للموجودات السامة على انخفاض قيمة الوحدات الاقتصادية.

ه. الفرضية الخامسة: يلعب الإفصاح دوراً وسيطاً ذا دلالة احصائية بين الموجودات السامة وقيمة الوحدة الاقتصادية.

خامساً. حدود الدراسة:

أ. الحدود المكانية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في الاطلاع الميداني لآراء العاملين في الاقسام المالية في المصارف في اقليم كوردستان وذلك بحسب ما لديهم من خبرات ووجهات نظر مهمة تخص موضوع الدراسة للوصول إلى تفسيرات وتحليل منطقي لتحقيق فرضيات الدراسة.

ب. الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على دراسة العلاقة بين الموجودات السامة والإفصاح عنها وتأثير ذلك على قيمة الوحدة الاقتصادية، إذ ركزت على الجوانب المحاسبية والمالية فقط، ولم تتطرق الدراسة على موضوع الإفصاحات غير المالية، وتناولت الدراسة أنواع الموجودات السامة بشكل عام ومخاطرها المالية دون التركيز على نوع معين، واستندت الدراسة إلى آراء العاملين في الأقسام المالية للمصارف في اقليم كوردستان وليس المستثمرين أو المحللين الخارجين.

ج. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية بالفترة الممتدة من أواخر سنة 2024 ومنتصف سنة 2025، وهي الفترة التي تزامنت مع إعداد هذه الدراسة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير.

الدراسات السابقة: شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاهتمام الاكاديمي بمخاطر الموجودات والموجودات السامة منها، والإفصاح المحاسبي المتعلق بها تزامناً مع التحديات التي تواجهها الوحدات الاقتصادية في القطاع المصرفي، وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة في مختلف الدول هذه المواضيع من زوايا متعددة، منها دراسة اللامي وحسون (2024) التي بحثت في جودة الموجودات وأثرها على الأداء المصرفي، وركزت على تحليل موجودات مصرف الخليج التجاري في العراق كنموذج تطبيقي، وبخاصة الموجودات المصرفية التي تتصف بمستوى عال من المخاطر مثل القروض المتعثرة، وانخفاض جودة الموجودات والذي يُعد مؤشراً على وجود موجودات سامة، وتأثير ذلك على ثقة المستثمرين ومن ثم تؤدي إلى تراجع الأداء المالي للمصرف. كما قدمت دراسة جاسب (2023) اطاراً مقترحاً عن مخاطر الائتمان وفق معيار IFRS 9 ومعاييرAAOIFI، وربطت بين الإفصاح وتعزيز القيمة السوقية للمصارف الاسلامية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لبيانات القوائم المالية لمجموعة من المصارف الاسلامية العراقية، وتوصلت أنها مازالت تعرض قوائمها وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف، وأوصت بضرورة الافصاح عن المعلومات التي تعطي مؤشرات احتمالية التعرض للمخاطر وليس فق بمعلومات حول تجاوز تأريخ الاستحقاقات، مما يبرز أهمية الإفصاح المحاسبي كأداة لتعزيز الثقة والقيمة السوقية للمصرف. ومن زاوية دولية ناقشت دراسة Sehgal وآخرون (2023) استراتيجية " المصرف السيئ" كآلية لمعالجة الموجودات السامة في القطاع المصرفي، وهو ما يُعد أحد أبرز النماذج المطروحة عالمياً لتخفيف عبء الموجودات المتعثرة والتي تناولتها العديد من الدراسات الأجنبية، وتؤكد الدراسة مشكلة وجود كميات هائلة من القروض تحولت إلى موجودات سامة تؤثر على قوة ايرادات المصارف واصبحت عائقاً على الاستقرار المالي، وقامت الدراسة بالتحليل الوصفي لبيانات المصرف الاحتياطي الهندي، وتوصلت أن فصل وتحويل الموجودات السامة إلى المصارف السيئة يحسن الوضع المالي لكنه يحتاج إلى إطار إداري كفؤ ورأس مال محدد مسبقاً، وأوصت الدراسة أنه حتى بعد فصلها يجب تخفيض قيم هذه الموجودات واظهارها بقيم السوق العادلة.

وفي السياق المحلي برزت دراسة العكيلي والحجامي (2022) التي سلطت الضوء على تأثير الموجودات السامة في انخفاض القيمة السوقية لاسهم المصارف العراقية، إذ سعت إلى تحليل الموجودات السامة في الواقع المصرفي العراقي، وقد أظهرت النتائج تزايد حجم الموجودات المتعثرة وغير المنتجة (الموجودات السامة) داخل الميزانية العمومية للمصارف كمصدر لعدم الاستقرار المالي ومخاطر مستقبلية، مما يؤدي إلى تآكل ثقة المستثمرين ومن ثم انخفاض قيمة الأسهم في الأسواق المالية، وتُعد هذه الدراسة ذات صلة بعنوان الدراسة الحالية، كونها توضح جانب من تأثير الموجودات السامة في قيمة الوحدة الاقتصادية من منظور مدخل السوق، إلا أنها لم تتناول بعد الإفصاح المحاسبي كعامل وسيط يمكن أن يخفف هذا التأثير، وهو ما تسعى إليه الدراسة الحالية إلى معالجته ضمن اطار تحليلي اكثر تكاملاً.

في حين تناولت دراسة بعلاش وشيخي (2022) انعكاس استخدام القيمة العادلة في تقييم الموجودات السامة خلال الأزمة المالية لسنة 2008، موضحة الدور الذي تلعبه السياسات المحاسبية في تعميق الأزمات المالية، وخصوصاً تطبيق القيمة العادلة مما أدى إلى تقييم الموجودات السامة

بقيم متدنية عزز من مظهر التدهور المالي للوحدات الاقتصادية، وهذا مهم بالنسبة للدراسة الحالية لأنها توضح المعالجات المحاسبية للموجودات السامة وأثره على قيمة الوحدة الاقتصادية في الأسواق، ولكنها اقتصرت على مبدأ القياس المحاسبي، دون التطرق إلى جانب الإفصاح المحاسبي الذي قد يساهم في توضيح خلفيات التقييم واعطاء صورة واضحة اكثر لمستخدمي التقارير المالية.

أجرت دراسة الجنابي وعنيزة (2019) تحليلاً ميدانياً لواقع القياس والإفصاح عن مخاطر الموجودات السامة في القوائم المالية للمصارف العراقية، وسعت في تقدير المخاطر الائتمانية للقروض المتعثرة وتقييم مدى وضوح الإفصاح عنها ضمن التقارير المالية وقد توصلت أن معظم المصارف لا تفصح بشكل كاف عن هذه المخاطر، مما يضعف من مستوى الشفافية ويشوه صورة الوضع المالي امام المستثمرين، وأوصت بضرورة الإفصاح الوصفي والكمي عن تلك الموجودات بما يسهم في اتخاذ اجراءات فورية وفعالة للرقابة والتصدي للمخاطر الائتمانية، فالدراسة الحالية تبنى على ما قدمته دراسة الجنابي وعنيزة، وتتجاوزها من خلال تقديم نموذج اكثر شمولاً، في التطرق إلى المخاطر المالية الأخرى التي ترافق الموجودات السامة وليس فقط المخاطر الائتمانية منها، وتحليل الأثر التفاعلي للافصاح على قيمة الوحدة الاقتصادية.

وقد تمثلت الاستفادة من الدراسات السابقة في توفير إطار نظري ومنهجي غني، لتحديد المفاهيم الأساسية وصياغة الفرضيات بدقة لتتناول جميع الأبعاد، كما ساعدت في الاستفادة من النتائج والأساليب الاحصائية الواردة لتطوير منهجية الدراسة الحالية بما يتلاءم مع أهداف الدراسة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة على الرغم من القيمة العلمية لهذه الدراسات وأهميتها في بناء قاعدة معرفية حول الموجودات السامة والإفصاح المحاسبي، إلا أنها تفتح المجال لمزيد من البحث والتحليل إذ ركزت معظم الدراسات السابقة على جانب واحد فقط من أبعاد المشكلة وبشكل منفصل، فبعضها تناول طبيعة الموجودات السامة دون التوسع في أثرها المالي، ودراسات أخرى اهتمت بالإفصاح دون الربط بينه وبين قيمة الوحدة الاقتصادية، خصوصاً أنه هناك تخوف وحذر من ادارات المصارف في الإفصاح عنها لما قد يسببه من تداعيات يرى إنه في غنى عنها، ومن ثم هذا الحذر يضعف الشفافية في الإفصاح ويؤثر سلبا على اتخاذ القرارات، وهو مايشكل فجوة علمية تسعى هذه الدراسة لمعالجتها، وتأتي اهمية هذه الدراسة كونها حديثة تنفذت في 2024-2025 وتركز على المصارف العاملة في اقليم كوردستان- العراق، وهي بيئة مصرفية تواجه تحديات في ضوء الظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة في الاقليم، لهذا تتطلب دراسات تطبيقية معاصرة.

الجانب النظري

أولاً. نشأة وتعريف الموجودات السامة: لكي نفهم الموجودات السامة يجب نبحث في جذورها التاريخية فهي كانت جزء من العالم المالي لعدد من القرون واصبحت شائعة وسلط الضوء بشكل كبير على مخاطرها خلال الأزمة العالمية المالية وكشف عن الترابط في النظام المالي العالمي والآثار المدمرة التي تحدثها الموجودات السامة على هذا النظام، ويرجع مفهوم الموجودات السامة إلى اختراع الادوات المالية، مثل الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري لهذا سميت هذه الأزمة بأزمة الرهن العقاري (Fastercapital, 2024)، حيث شهدت الخمس سنوات التي تسبق هذه الأزمة المالية العالمية انتشار واسع للقروض العقارية في الولايات المتحدة الامريكية، فكان هناك كثير من العائلات الامريكية لا تملك منزل للسكن، لهذا سعت الحكومة الامريكية بتوفير مسكن لمواطنيها فنشطت المصارف الاستثمارية في المجال العقاري وحصل المواطن الامريكي على منزل مقابل دفع

أقساط شهرية بدل أن يدفع الايجار الشهري للسكن (سعدية، 2015: 10)، ووصفت ثورة الأقراض هذه بالثورة عالية المخاطر لما حدث من توسع في الرهون العقارية بمديونية عالية للأسر الضعيفة من الناحية الاقتصادية والذين كانوا مقيمين في قطاعات خاصة مستأجرة (Waldron, 2015: 53).

لقد استخدم مصطلح " الموجودات السامة " في سنة 2006 من قبل مالك المؤسسة المالية (Countrywide) عندما وصف الرهون العقارية في رسائل البريد الالكتروني المودعة لدى هيئة الأوراق المالية والبورصة (Gregoriou & Pascalau, 2011: 53)، وكذلك ورد مصطلح الموجودات السامة (Toxic Assets) في خلال اجتماع الوزراء الماليين لمجموعة العشرين ومحافظي البنوك المركزية التابعة لها في لندن عندما قال وزير الخزانة الامريكي (Timothy Geithner) أن امريكا تعهدت بتطهير ميزانيات بنوكها من (الموجودات السامة) وذلك في اطار اصلاح النظام المالي العالمي، كما استخدم مصطلح الموجودات السامة من قبل مدير شركة (Standard & Poor's) للخدمات المالية حينما وصف ديون شركة (Eurotunnel) بأنها تمتلك مليارات الديون ومعظم تلك الديون هي ديون سامة، ومن ذلك الحين أصبح مصطلح الموجودات السامة يتم استخدامه في أدوات عدة مثل الاستثمارات المهيكلة أو المشتقات التي تنخفض قيمتها بشكل كارثي (الجنابي، 2018: 101)، حيث اصبح موضوع هذا النوع من الموجودات من أهم الموضوعات وأخذ اهتمام واسع على الساحات الدولية لتأثيره الكبير على المصارف وعلى الاقتصاد بشكل عام (Scardovi, 2016: 9).

أوضح كل من (Gregoriou) و(Pascalau) بأن مصطلح الموجودات السامة " هو مصطلح يستخدم لوصف الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بشكل ملحوظ إذ لم يعد هناك سوق عمل لهذه الموجودات " (Pascalau & Gregoriou, 2011: 53). وهناك من عرف الموجودات السامة بأنها " تلك الموجودات التي لايمكن تقيمها بسهولة ومن ثم عدم القدرة على أن تكون هذه الموجودات سائلة لهذا فأن الجهة التي تمتلك هذه الموجودات ستحاول جاهدة للقيام ببيعها لأنها لا تمنح هذه الجهة قدرة على جمع الأموال والاستفادة منها في الاقراض والاستثمار" (الباشا واخرون، 2018:4-5). كما عرف (الجنابي) الموجودات السامة بأنها " الموجودات المرهونة لقروض متعثرة يصعب سدادها والأدوات المالية المشتقة والتي انخفضت قيمتها بشكل كبير خاصة مع تجمد أسواقها وبرزت كمسبب اساسي لافلاس العديد من المنشآت المصرفية ووقوع الأزمة المالية العالمية" (الجنابي، 2018: 102). أما دراسة (العكيلي والحجامي، 2022) فقد عرفت الموجودات السامة أنها " رهونات عقارية وقروض وأوراق مالية، انخفضت قيمتها بشكل ملحوظ نتيجة تجمد اسواقها وانحسارها " وأدت إلى أزمة مالية عالمية نتيجة إفلاس العديد من المصارف، إذ يتطلب من هذه المصارف تخفيض قيمتها كلما انخفضت قيمتها الدفترية، فهي تؤدي إلى خسائر كبيرة حتى إذا لم تكن لدى المصرف رغبة لبيع هذا الموجودات، فعليه أن يجمع رؤوس أموال لدعم التزاماته (العكيلي، والحجامي، 2022: 22).

ومما سبق من التعريفات الواردة، يرى الباحثان بأن الموجودات السامة "هي موجودات مالية تنخفض قيمتها بشكل كبير ومفاجئ في السوق في فترة معينة ويصعب بيعها لهذا يتحمل مالكها مخاطر واثار مالية مسمومة ".

ثانياً. أسباب ظهور الموجودات السامة والتي أدت إلى الأزمة المالية العالمية 2008: إن الموجودات السامة هي موجودات عادية في الأصل وأخذت الصفة المسمومة نتيجة تعثرها وانخفاض قيمتها

وتوجد مخاطر لتداولها في السوق، وهي السبب الرئيس للأزمة المالية العالمية 2008 فلم يكن هذا المصطلح معروفاً قبل ذلك (احمد، 2025: 1336)، وهناك أسباب عدة أدت إلى ظهورها وكما يأتي:

أ. **السياسة النقدية الغير منضبطة**: اتبع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي سياسة نقدية لتعزيز التنمية الاقتصادية فحررت أسواق القروض باعتماد معايير ائتمان متساهلة ومنخفضة الفائدة مما أدى إلى رفع أسعار المنازل، والذي أدى إلى ما يعرف اقتصادياً فقاعة في سوق العقارات (Wang, 2023: 320)، تتكون هذه الفقاعة عندما ترتفع أسعار موجود بشكل غير مبرر ويتجاوز قيمته العادلة ولا يكون الهدف من شراء هذا الموجود هو توليد الدخل وإنما الهدف يكون الربح الناتج من ارتفاع سعره، ثم مسألة وقت بعد أن يكون هناك اتجاه لبيع هذا الموجود لتبدأ أسعاره بالهبوط والانهيار (كورتل، 2010: 20).

ب. **أزمة الرهن العقاري**: بدأت من بنك ليمان براذرز في الولايات المتحدة الامريكية عندما اعطى قروضا أكبر بكثير من الموجودات التي يملكها وشجع الأفراد على الاقتراض وحتى بدون ضمانات لقروضهم، وعند تاريخ الاستحقاق عجزت هذه الأفراد على السداد، ففي سنة 2006 كان هناك 46% من القروض العقارية في المصارف الامريكة هي قروض خطرة (سامة) ممنوحة بضمانات غير كافية أو بدون ضمانات، واستفاد حوالي 75% من الامريكيين من هذه القروض العقارية والتي أدت إلى نقص في سيولة الجهاز المصرفي (الموسوي، 2010: 8).

ج. **آلية التوريق:** لم تكتفي المصارف في التوسع في القروض قليلة الجودة بل إن النظام المالي اكتشف وسائل جديدة لزيادة الاقراض بشئ جديد اسمه المشتقات المالية، وهو توليد موجات متتالية من الموجودات المالية بناءً على موجود واحد وذلك للحصول على مصادر تمويل جديدة، إذ يقوم المصرف الذي تكون لديه محفظة كبيرة من الرهون العقارية، باستخدام هذه المحفظة كضمان لاصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الاخرى وهذا ما يسمى بالتوريق، فلم يكتفي المصرف بالاقراض الأول لهذه العقارات ولكن أصدر موجة ثانية من الموجودات المالية، لهذا فقد ساعدت هذه المشتقات على تفاقم الخطر بين المؤسسات المالية بسلسلة متتابعة من الخسائر (صندوق النقد العربي، 2008: 6).

د. **عدم شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية:** ساعدت القواعد المحاسبية الحديثة على وضع نمط في عرض المعلومات المالية وتوفير الشفافية في عرض القوائم المالية لمؤسسات المالية، ولكنها في نفس الوقت تحتوي هذه القواعد على ثغرات تساعد الخبراء المحاسبين على اخفاء كثير من الحقائق والتحايل والافادة من الغموض في القوانين وهو ما عرف بالمحاسبة الابداعية (صندوق النقد العربي، 2008: 7).

ه. **العولمة المالية**: العولمة هي المسؤولة لإنتشار سموم الموجودات المالية وتفاقم الأزمة وانتشارها خارج الولايات المتحدة الامريكية، فتأثرت من ذلك عدد من المصارف في الاقتصاديات الأوربية الكبرى بشكل سلبي نتيجة الخسائر التي لحقت بها (Mohan, 2009: 8). كما تأثرت الدول العربية بالأزمة لأنها جزء من النظام المالي العالمي، وتراوح مستوى التأثر بمدى العلاقات الاقتصادية المالية لهذه الدول بالعالم الخارجي وحجم استثمارها الاجنبي والذي يؤثر بشكل سلبي ويزيد من تداعيات هذه الدول المالية والاقتصادية (محي الدين، 2013: 423).

ثالثاً. أنواع الموجودات السامة: توجد هناك عدة انواع من الموجودات التي تُعد موجودات سامة وتؤثر بشكل مباشر على العمليات المالية ويمكن توضيحها كما يأتي:

1. **القروض المتعثرة:** يقصد بالقروض المتعثرة هي التسهيلات الائتمانية التي يحصل الزبون عليها من المصرف ولم يقم بتسديدها في موعد استحقاقها فتتحول التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة متوقفة ومع مرور الوقت تصبح قرضاً متعثراً، فهي تشكل مخاطر محتملة وحقيقية وذلك لعدم سدادها اي عدم دفع القرض وفوائده لأكثر من ثلاثة أشهر، وهناك تسميات عدة للقروض المتعثرة مثل القروض المعلقة، القروض الحرجة، القروض غير العاملة، القروض الراكدة، القروض المشكوك في تحصيلها، القروض المصرفية الرديئة. وعلينا هنا أن نفرق بين القروض المصرفية المتعثرة التي تحدثنا عنها وبين التعثر المصرفي إذا يعني الأخير أنه نشوء أزمة سيولة في المصرف تؤدي إلى تأكل رأس مال المصرف بسبب تعرضه لمشاكل وصعوبات وعقبات تؤثر على قيمة موجوداته وتحقيقه للايرادات وغير قادر على تسديد التزاماته، ومن هنا يتبين أن القروض المتعثرة إذا تجاوزت حداً معيناً تسبب تعثراً مصرفياً ويصبح المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته وعندما تشمل تلك الظاهرة عدد من المصارف نكون أمام أزمة مالية مصرفية وهذا هو شكل من أشكال الموجودات السامة (آسية، 2016: 22).
2. **المشتقات المالية السامة:** وهي عبارة عن عقود مالية اشتقت قيمتها من قيمة موجودات حقيقية أو مالية أخرى مثل (الأسهم والسندات والعملات الاجنبية والعقارات والسلع والذهب..) ولهذه العقود المالية سعر محدد ومدة زمنية محددة وبشروط معينة تحدد عند تحرير العقد بين البائع والمشتري (عطية، 2004: 211). أن التحوط هو وظيفة المشتقات المالية والتي وجدت من أجلها، إذ يهدف إلى تقليل عدم التأكد وتخفيض الخطر إلى أقل قدر ممكن مقابل التضحية بجزء من العائدات المتوقعة، فهو يساعد على التخطيط للاستثمار في المستقبل، ولكن على الرغم من أن الغرض من المشتقات المالية هو التحوط وادارة المخاطر إلا أنه هناك امكانية أن ينتج عنها مخاطر عالية جدا، خاصة عندما يسئ استخدامها (قندوز، 2022: 16)، أن المشتقات المالية لها خصائص متباينة لهذا يصعب التعامل معها إذا لم يكون هناك كوادر فنية متخصصة، إذ يمكن أن يتم تصنيف المخاطر الناتجة من هذا النوع من الأدوات المالية بشكل خاطئ بشكل ينعكس على القرارات المناسبة للحد من هذه المخاطر، ومع انعدام ونقص الشفافية للإفصاح عن هذه المشتقات لأنها بنود خارج الميزانية العمومية أصبح هناك صعوبة في الاشراف والرقابة على هذه التعاملات وخاصة في الأسواق غير المنظمة (السويفي، 2021: 379).
3. **الضمانات المصرفية المفقود قيمتها:** إن الضمانات المصرفية هي وسيلة يتم تقديمها للحصول على قرض من المصرف، وتعد في الوقت نفسه أداة تثبت حق المصرف ليحصل على أمواله من الجهة المقترضة، إذ يتطلب الأمر بطلب أشياء ذات قيمة وملموسة ليضمن القرض، ويشار الضمان على المقدار الذي يملكه الزبون من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لتوثيق الائتمان المصرفي وهنا يجب أن تقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقترضين بضمانات كافية ليتم تسديد هذه التسهيلات فضلا عن الفوائد والعمولات وذلك لضمان السلامة والأمان (علاوي، وزحي، 2023: 6)، من جهة أخرى أن وجود ضمانات غير كافية يؤثر سلباً على القدرة المالية للمصرف وهذا ما حصل سنة 2008 بما يسمى أزمة الرهن العقاري فقد أدى التوسع في نسب التمويل العقاري من قبل الوحدات الاقتصادية المالية الامريكية بضمانات ركيكة إلى عجز في السيولة النقدية لعدد من المصارف ومن ثم تعرضت للإفلاس (كورتل، 2010: 20).

رابعاً. المخاطر المالية للموجودات السامة: هناك وجهات نظر مختلفة للأدبيات حول تقسيمات تلك المخاطر ولكن نظرا لطبيعة انشطة القطاع المالي والمصرفي وطبيعة الموجودات السامة فيما يأتي نورد أهم المخاطر المالية التي تتولد من حيازة الموجودات السامة:

أ. **مخاطر الائتمان:** يعد الائتمان من الانشطة الرئيسة للمصارف والتي تعود عليها بالعوائد، ولكن تنتج جراء هذه العملية مخاطرة بسبب تركيز المصرف على فئة معينة من الزبائن أو لمنطقة جغرافية معينة، أو بسبب فشل المصرف في استرداد مبلغ القرض أو الحصول على مبلغ الفائدة (Mpra, 2018: 5)، فتنتج عن هذه المخاطر عدم تحقيق للتدفقات النقدية المرجوة من قروض وتوظيفات المصارف أو الوحدات الاقتصادية المالية المختلفة بالمبلغ والوقت المحدد، وتنشا هذه المخاطر من عدم قدرة أو رغبة المقترض بالوفاء بالتزامه في الوقت المحدد له مما يسبب خسائر مالية مباشرة للمصرف وتمتد تلك الخسائر لتصل إلى تكاليف الفرصة البديلة وكذلك تكاليف المعاملات التابعة للائتمان المتعث، حيث ترتبط مخاطر الائتمان بمدى التزام الطرف المقابل للوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المتفق عليه وتحدث عندما يكون هناك اخلال من قبل هذا الطرف بدفع ما يتوجب عليه من المبلغ الأساسي والفوائد المستحقة، الأمر الذي يترتب على تلك المصارف أو الوحدات الاقتصادية المالية خسائر مالية في حال تجاوزها حد معين قد تهدد وجودها (Gunduz, 2020: 123)، من المهم للمصارف أن تكون لديها قدرة على قياس مخاطر الائتمان وذلك من أجل ادارتها، ولكنها ليست بهذه السهولة لوجود عوامل عدة ينبغي مراعاتها، مثل نوع الخطر والمبلغ المعرض للخطر ومدة ومدى العجز عن السداد (قندوز، 2020: 30)، إذ يمكن تقدير وقياس خطر الائتمان للموجودات السامة بقسمة القروض المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض (العكيلي، 2021: 34).

ب. **مخاطر السيولة:** يمكن تعريفها بأنها التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأسمال المصرف والتي تنتج من صعوبة الحصول على الأموال المتاحة وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات، تنتج أيضا عن السحب المفاجئ على الودائع أو غيرها من التزامات المصرف فيكون المصرف مضطرا لبيع موجودات في فترة قصيرة وبمبالغ قليلة، أن ما يحدد المصرف للوفاء بالتزاماته هو مدى كفاية الارصدة النقدية وشبه النقدية وبشكل خاص الاحتياطيات الثانوية المتمثلة بالأوراق المالية، تشير مخاطر سيولة الموجودات أيضًا إلى مخاطر تحرك الأسعار ضد المشتري أو البائع نتيجة لتداولاته الخاصة عندما لا يتمكن السوق من استيعاب المعاملات في السعر الحالي. تنشأ مخاطر سيولة الموجودات أيضًا عندما يقوم عدد كبير جدًا من الاطراف بتداولات مماثلة. على سبيل المثال، قامت المصارف بجمع الأموال النقدية من تصفية الموجودات في ظل الظروف المعاكسة التي واجهتها أزمة عام 2008 خسائر كبيرة من الخصومات الكبيرة في تداولاتهم (Bessis, 2014: 3).

ج. **مخاطر السوق**: تُعد الانخفاضات الكبيرة والسريعة في قيم الموجودات التجارية في الميزانيات العمومية للمصارف من الأسباب الرئيسة للأزمة المالية في سنة 2008، إذ عانت العديد الأسر والوحدات الاقتصادية عندما فشلت المصارف في التعرف على مخاطر السوق في انشطتها التجارية ولم يكن رأس مالها كاف لاستيعاب تلك الخسائر (قندوز، 2020: 57)، فهي مخاطر تنشأ بسبب التغير في المناخ الاقتصادي والسياسي العام للدولة وتنعكس تأثيراتها على قطاعات الاقتصاد كافة في الدول فهي خسائر ناجمة عن حركات معاكسة في الأسعار ومعدلات السوق المالي مثل أسعار الموجودات وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، فهي لا تنتج بالضرورة من أداء الضعيف للمصرف أو

بيع ادوات مالية أو موجودات وهناك تكمن خطورتها، وإنما تنتج عن تغيرات غير مرغوبة ولا تتماشى في صالح المصرف (عمران، 2015: 469).

خامساً. تعريف الإفصاح المحاسبي: يقصد بالإفصاح بصفة عامة بأنه نشر شيء أو الابلاغ عن موضوع معين ومحدد ويكون هذا الابلاغ موجه إلى شريحة معينة من المجتمع ويكون هذا الإفصاح توجيهي أو تثقيفي أو الزامي بحسب طبيعة الإفصاح والجهة المصدرة له، ويقصد به أيضا، بأنه عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للوحدة الاقتصادية المتضمنة في القوائم المالية وملحقاتها التوضيحية بشرط ان تكون غير مبهمة وغير معقدة وتتسم بالصدق والشفافية وتعرض للمستفيدين في الوقت المناسب بحيث يتم اعتماها عند اتخاذ القرارات وخاصة القرارات الاستثمارية (Bidawid, 2012: 29-30)، وعرف أيضا " أنه عملية اظهار وتقديم معلومات ضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف لها مصالح حالية او مستقبلية بهذه الوحدات الاقتصادية، مما يعني أن تعرض المعلومات في القوائم المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي من دون لبس أو تضليل "، كما تم تعريف الإفصاح بأنه " أن تشتمل القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات التي تمكن مستخدميها الاعتقاد بانها تمثل بعدالة ميزانية الشركة كما تساعد القارئ في تقويم أداء الوحدة الاقتصادية لاتخاذ القرارات بشأنها"، لهذا يعد الإفصاح المحاسبي هو احد ادوات الاتصال عن طريق تقديم وتفسير بيانات ومعلومات إذ لا توجد هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي دون الإفصاح عنها (دليلة، 2013: 64)، وقد عرف الإفصاح المحاسبي " بأنه أحد المبادئ المحاسبية ويتضمن عرض للبيانات المالية وغير المالية في التقارير المالية مع كافة الايضاحات لعناصر القوائم المالية واظهار المعلومات بمصداقية ومهنية وشفافية وتقديمها للمستخدمين بالوقت المناسب" (شريف، وجاسم، 2019: 464). وتم تعريف الإفصاح المحاسبي ايضاً من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية" (IASB) هو تقديم معلومات مالية وغير مالية بشكل دقيق وشفاف ضمن القوائم المالية أو في الايضاحات المرفقة لها بهدف تمكين المستخدمين من اتخاذ قرارات اقتصادية مبنية على معلومات صادقة" (IASB, 2018).

ومن خلال ما تم ذكره سابقا، يرى الباحثان أن الإفصاح المحاسبي هو عرض وتقديم المعلومات المالية عن أنشطة الوحدة الاقتصادية وايصال هذه المعلومات بشكل قوائم وتقارير مالية بهدف خدمة الأطراف الخارجيين من أصحاب المصلحة بشرط أن تكون ملائمة وتمثل بصدق الوضع المالي ونتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية بحيث يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الرشيدة.

الإفصاح عن المخاطر المصرفية والموجودات السامة: أن أحد جوانب متطلبات الإفصاح هو الإفصاح عن المخاطر وهو الإفصاح عن معلومات تصف المخاطر الرئيسة للوحدات الاقتصادية وتأثيرها المالي والاقتصادي على أدائها في المستقبل، وقد عرف بأنه اعلام مستخدم القوائم المالية بأي خطر أو تهديدات أو فرص تؤثر حاليا أو في المستقبل على الوحدة الاقتصادية وكيف يتم ادارة هذه الفرص والتهديدات، ويقسم الإفصاح عن المخاطر على الإفصاح الالزامي عن المخاطر ويشير إلى المعلومات المطلوبة بموجب اللوائح والمعايير المحاسبية، والإفصاح الاختياري عن المخاطر ويشير إلى مزيد من المعلومات والشرح فضلا عن الحد الأدنى من المتطلبات في اللوائح والمعايير المحاسبية (Alkurdi et al., 2019: 2)، يعد القطاع المصرفي عصب الحياة الاقتصادية فهو الوسيط المالي لتوظيف الأموال في جميع المشروعات من خلال توفير السيولة اللازمة من خلال الانشطة الائتمانية، ومن هنا يتعرض المصرف إلى مخاطر نتيجة هذه الائتمانات المقدمة، وتعد من

أكبر المخاطر والتي تؤدي إلى افلاسه وانهياره (الجابري، والدعمي، 2024: 233)، أن من أهم متطلبات الإفصاح عن المخاطر في المصارف وفق المعايير المحاسبية الدولية هي (لحسن، وقدور، 2017: 279-281):

أ. التعهدات والالتزامات المحتملة تتوقف نتيجتها النهائية على أحداث مستقبلية قد تحدث أو لا تحدث بما في ذلك البنود خارج قائمة المركز المالي إذ يتم الإفصاح عنها في الايضاحات مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية وغيرها.

ب. تواريخ استحقاق الموجودات والالتزامات لأنها تقدم نظرة شاملة عن سيولة المصرف ومقابلة الموجودات بالالتزامات في فترات زمنية معينة في المستقبل، خاصة في حالة تجاوز الالتزامات لقيمة الموجودات في الفترة الحالية.

ج. الإفصاح عن معاملات الأطراف ذوي العلاقة مع المصرف فتكون هناك قدرة على مراقبة طرف إلى الآخر لاتخاذ القرارات المالية، فيجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة مثل المديرين أو حملة أسهم وكذلك نوع المعاملة قروض أو سلف وعناصر المعاملة مثل مبلغ القرض وسياسة الاقراض.

د. الإفصاح عن أنشطة الأمانة فتعمل المصارف كأُمناء لإدارة أموال الغير فينتج عنها حيازة المصرف لموجودات مملوكة للغير، ولاتدخل هذه الموجودات ضمن القوائم المالية.

ه. الإفصاح عن الموجودات المرهونة بصفتها ضمانا فهي تقدم مدى قدرة المصرف على ادارة موجوداته ومدى سلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

و. الإفصاح عن سياسة تحديد القروض والسلف الرديئة الغير قابلة للتحصيل، وماهي المبالغ المخصصة لمواجهة هذا النوع من الخسائر، والقروض والسلف التي تم اعدامها واستردت خلال الفترة، فهي تعد مؤشر على مدى صحة دراسات المصرف التي يستخدمها قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.

ز. الإفصاح عن المخاطر المالية التي تواجه المصرف نتيجة حيازة الموجودات السامة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

لقد أظهرت نتائج دراسة (حاتم) أن الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات (IFRS7) لها أثر ايجابي إذ تُعد من أهم الإفصاحات الخاصة بالوحدات الاقتصادية، وكذلك تُعد هذه المخاطر التي تتعرض لها الوحدات الاقتصادية أهم المؤشرات لتقييم كفاءة هذه الوحدات للتعامل مع التحديات التي تواجهها، ويساعد الإفصاح في حفظ مصالح مستخدمين القوائم المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، ويساهم في اتخاذ القرارات بشكل سليم (حاتم، 2024: 151). ويحتل موضوع الإفصاح عن المخاطر والموجودات السامة في القوائم المالية على قدر كبير من الأهمية خاصة بعد الفضائح المحاسبية وانهيار الشركات والازمة المالية العالمية في سنة 2008، إذ شكل (Financial Stability Board FSB 2012) فريق عمل وذلك لتعزيز عملية الإفصاح فقدم سبع مبادئ اساسية لتحسين الإفصاح عن تلك المخاطر والتي شملت أن يكون الإفصاح مفهوماً وواضحاً وفي التوقيت المناسب وقابلاً للمقارنة، هناك نظريات عدة تفسر الإفصاح عن مخاطر الموجودات السامة في القوائم المالية والتي تعد دوافع للإدارة للتوسع في الإفصاح عن معلومات المخاطر ومن تلك النظريات نظرية الوكالة إذ يكون هناك ضغط على الادارة للإفصاح عن مزيد من المعلومات عن المخاطر وكيف تقوم بإدارتها وذلك لتتجنب قيام المساهمين بفرض مزيد من القيود والرقابة على ممارسات وسلوك الادارة بالوحدة الاقتصادية لتخفض تكاليف الوكالة وتمنع الادارة من تحقيق مصالحها الشخصية، ومع ذلك أن الادارة غالبا ما تفصح عن المعلومات التي تخدم مصالحها وتتجاهل المعلومات

الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية. أما بالنسبة لنظرية الاشارة تتحفز الادارة للإفصاح عن معلومات المخاطر لغرض تحقيق ميزات تنافسية مقارنة بالوحدات الاقتصادية الأخرى الأقل جودة في ادارة مخاطرها اشارة منها للسوق لها أثر ايجابي على أسعار الأسهم المتداولة فيه (احمد، 2021: 229-231).

وفي ضوء ما سبق يرى الباحثان، إن الإفصاح الشفاف في القوائم المالية ركيزة اساسية لتعزيز صدق المعلومات المحاسبية وشفافيتها، بما يسهم في تمكين مستخدميها من اتخاذ قرارات رشيدة، كما إن الالتزام بأساليب الإفصاح ومقوماته ينعكس ايجاباً على مستوى الثقة بين الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصلحة، خاصة في بيئة العمل في القطاع المصرفي التي تتسم بتعدد المخاطر، وقد وضعت لجنة بازل اطاراً لتفعيل الإفصاح عن المخاطر المصرفية بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالموجودات السامة وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي، فالإفصاح المحاسبي ليس فقط تلبية لمتطلبات الجهات التنظيمية والرقابية، بل يمثل اداة استراتيجية لادارة المخاطر عن طريق الالتزام بالشفافية والإفصاح الكافي خاصة في ظل التحديات المصرفية المتزايدة.

سابعاً. مفهوم وتعريف قيمة الوحدة الاقتصادية: تعد قيمة الوحدة الاقتصادية النقطة الأساسية التي تدور حولها عملية اتخاذ القرارات، إذ ازداد اهتمام الفكر المحاسبي بقيمة الوحدة الاقتصادية بعد التغير في أهداف الوحدات الاقتصادية التي تسعى اليها، بعد أن كان هدفها هو تعظيم الأرباح أصبحت تسعى إلى تعظيم قيمتها.(جاسم، ومحمد، 2024: 212)، إذ تمثل قيمة الوحدة الاقتصادية المؤشر الجوهري لتقييم الأداء ومن أهم العناصر التي يهتم بها كل من الوحدات الاقتصادية والمستثمرين فهي تعكس تصورات المستثمرين تجاه تلك الوحدات والتي غالبا ما يتم ربطها بأسعار الأسهم فكلما ارتفعت الأسهم ترتفع قيمة الوحدة الاقتصادية ومن ثم تزداد ثقة المستثمرين ورغبتهم في الاستثمار فيها لأنها سوف توفر ارباح عالية لهم (Susanti& Restiana, 2018: 302). ويعد مفهوم القيمة من المفاهيم الغير واضحة إذ إن كل تخصص يحدد مفهومها من زاويته التي ينظر اليها بحسب الاستعمالات والغاية منها، إذ تعرف القيمة بشكل عام هي مفهوم معنوي تختص بتحديد ما يستحقه الشئ، من حيث مدى أهميته ومقدرته. ويوجد اختلاف بين القيمة والسعر إذ إن السعر هو كل مايجب أن يدفع. وأما القيمة هي ما يجب أن يحصل عليه حملة الأسهم من استثماراتهم في الوحدات الاقتصادية وقيمة تلك الوحدات تقاس بقيمة الموجودات والمطلوبات التي لديها (جاسم، وعبود، 2023: 146).

لقد عرفت قيمة الوحدة الاقتصادية بأنها السعر الذي يرغب المستثمرين بدفعه للحصول على موجود أو سهم معين في الوحدة الاقتصادية والتي تتمثل بالقيمة السوقية لأسهمها. وتنتج القيمة السوقية للاسهم من تفاعلات القرارات التي تتخذها الادارة داخل الوحدة الاقتصادية وسمعتها، وقرارات المستثمرين خارج الوحدة الاقتصادية في الأسواق المالية التي يتم طرح الأسهم فيها (الجبوري، والمالكي، 2009: 53)، كما تعرف قيمة الوحدة الاقتصادية بأنها مقدار الفوائد التي يحصل عليها المساهم من حصة الوحدة الاقتصادية (khan et al., 2017: 124)، وعرف (Pratama, 2018: 106) قيمة الوحدة الاقتصادية هي مقياس اقتصادي يعكس القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية والتي تستخدم في العديد من المجالات في الأعمال، مثل النمذجة المالية وتقييم الأعمال وتحليل المخاطر، وعرف (الشريفي،2021: 58) قيمة الوحدة الاقتصادية على أنها تمثل المقياس الذي يستخدم في قياس نجاحها فكلما ارتفعت قيمتها ارتفعت قيمة أسهمها ومن ثم تعظيم ثروة المالكين، أما (حميد، 2024: 47) فقد عرف قيمة الوحدة الاقتصادية بانها القيمة المطلوبة من المستثمرين لاتخاذ قرار الاستثمار والتي تنعكس في سعر السوق للوحدة الاقتصادية.

ويرى الباحثان إنه يمكن تعريف قيمة الوحدة الاقتصادية هي سعر صافي الموجودات للوحدة الاقتصادية في الأسواق المالية والتي يتخذ المستثمرين قرار الاستثمار بناءً عليها، ويستخدمها المستثمر كمؤشر مهم لتقييم الوحدة الاقتصادية ككل، فكلما ارتفعت قيمتها أدى ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين الحالين والمرتقبين فيها.

ثامناً. العوامل المؤثر على قيمة الوحدة الاقتصادية: توجد عدد من العوامل التي تؤثر على قيمة الوحدة الاقتصادية وقوتها التنافسية في الأسواق المالية ومن أجل قياس وتقدير قيمة الوحدة الاقتصادية يجب التعرف على هذه العوامل كما يأتي:

أ. حجم الوحدة الاقتصادية: يمكن قياس حجم الشركة من خلال إجمالي الموجودات وإجمالي المبيعات والقيمة السوقية، إذ تظهر الوحدات الاقتصادية التي لديها إجمالي موجودات مرتفع أنها وصلت إلى مرحلة النضج ففي هذه المرحلة تتمتع الوحدة بتدفق نقدي إيجابي وتعتبر لديها آفاق جيدة في فترة زمنية طويلة نسبيًا، ولكنه يعكس أيضًا أن الوحدة أكثر استقرارًا نسبيًا وأكثر قدرة على تحقيق الربح مقارنة بإجمالي الموجودات المنخفض، كذلك أن الوحدات الكبيرة لديها مخاطر أقل من الوحدات الصغيرة. وذلك لأن الوحدات الكبيرة لديها سيطرة أفضل على ظروف السوق حيث تكون قادرة على مواجهة المنافسة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الوحدات الاقتصادية الكبيرة المزيد من الموارد لتعزيز قيمتها لأنها تتمتع بإمكانية وصول أفضل إلى مصادر المعلومات الخارجية مقارنة بالوحدات الصغيرة، وفي الوقت نفسه، يحدد حجم الوحدة الاقتصادية أيضًا مستوى ثقة المستثمرين فكلما كبرت الوحدة كلما زادت شهرتها لدى الجمهور، مما يعني سهولة الحصول على المعلومات التي من شأنها تعزيز قيمة المساهمين (Siahaan, 2013: 139).

ب. الربحية وسياسة توزيع الأرباح: يقصد بالربحية هي الانشطة التي تقوم بها الادارة وينتج من خلالها الأرباح عن المبيعات أو عن استثمارات الوحدة الاقتصادية وهذا الربح هو المتبقي أو الصافي بعد طرح التكاليف من ايرادات المبيعات وهذا الربح يمكن السيطرة عليه إلى حد ما إذ تستطيع الادارة أن تتحكم فيه بإيراداتها عن طريق السعر والتكاليف (جاسم، محمد، 2024: 219)، وتظهر الربحية في المعلومات المالية المهمة لدى المستثمر في تحليله الزيادة في الأرباح للوحدة الاقتصادية من سنة الى اخرى فان المستثمر يهتم بان تكون أرباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية بشكل متزايد فهذا يعطي اشارة ايجابية بانه يستفيد من استثماره إذ تعكس الربحية العالية أن الوحدة الاقتصادية تحقق عوائد عالية للمساهمين والذي يؤدي إلى رفع أسعار السهم الواحد ومن ثم ستؤثر على قيمة الوحدة الاقتصادية (Machmuddah et al., 2020: 633)، أما بالنسبة لتوزيع الأرباح فأن توزيعات الأرباح المرتفعة تعكس أن الوحدة الاقتصادية لديها توقعات جيدة لأنها تدفع مبالغ مرتفعة من الأرباح مما يجذب المستثمرين لشراء أسهم الوحدة وعند شراء عدد كبير منها سوف يؤدي إلى رفع سعر سهم الوحدة الاقتصادية (محمد،نعمة،2024: 329).

ج. هيكل رأس المال للوحدة الاقتصادية: يمثل هيكل رأس المال إلى الطريقة تقوم بها الوحدة الاقتصادية عملياتها من الأسهم والديون اي مزيج من مصادر التمويل طويلة الأجل مثل الأسهم العادية والممتازة والسندات والقروض طويلة الأجل والأرباح المحتجزة، يعد تحديد هيكل رأس المال أحد القرارات المهمة للإدارة المالية والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بقيمة الوحدة الاقتصادية، إن التمويل عن طريق الملكية لا يمثل أي التزامات على الوحدة الاقتصادية وتسهم في توسيع جمهور المساهمين، أما التمويل عن طريق الدين فقد تفشل الوحدة الاقتصادية في السداد في التوقيت المحدد مما ينتج عنه اجراءات

قانونية من قبل الدائنين، لهذا على الادارة أن تكون قادرة على تحقيق عوائد تفوق الدين لسداد الدين وأيضا توفير ارباح كافية للمساهمين ويجب أن تعتمد الوحدات الاقتصادية على مصادر التمويل الداخلي بالدرجة الاساس مما يساعدها على تجنب مخاطر المساءلة القانونية والافلاس والمالية في حالة الأزمات السياسية أو الاقتصادية (الكناني، 2023: 30).

د. جودة القوائم المالية: هناك آراء عدة حول جودة القوائم المالية بقيمة الوحدة الاقتصادية إذ تُعد أهم الآليات الرقابية كوسيلة لتوصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لأهمية ما تتضمنه من معلومات حيث تسهم جودة القوائم المالية في تحسين كفاءة الاستثمار عن طريق تخفيض عدم التماثل في المعلومات ومخاطر الاستثمار خاصة إذا لم تتبع الادارة أساليب احتيالية تخالف الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية فأنه ينتج عن تلك الأساليب ضعف الثقة من قبل أصحاب المصالح في تلك التقارير والتي تؤدي إلى انهيار الوحدات الاقتصادية، إن الوحدات الاقتصادية التي اتبعت سياسات متحفظة في قوائمها المالية خلال الأزمة المالية حظت بانخفاض بسيط في عوائد الأسهم واستطاعت ابقاء حجم مرتفع من الاستثمارات، لهذا فأن التقارير المالية ذات الجودة العالية تعزز من قيمة الوحدة الاقتصادية (بريك، 2021: 13).

تاسعاً. انعكاسات الافصاح عن الموجودات السامة على قيمة الوحدة الاقتصادية: يعد الإفصاح المحاسبي من أهم مخرجات العملية المحاسبية لأنه يتعلق بالأطراف الخارجيين من أصحاب المصلحة بالوحدة الاقتصادية والذين تعتمد قراراتهم على ما يتم الإفصاح عنه من معلومات عن المركز المالي والأنشطة الأخرى التي تخص الوحدة الاقتصادية (المسعودي، الجبوري، 2016: 118)، لهذا تعد الشفافية وعدم التضليل في الإفصاح أمراً مطلوباً في تكوين رأس المال وتوفير السيولة والتخفيف من آثار الأزمات في الأسواق المالية، وكذلك زيادة ثقة المستثمرين بعدالة القوائم المالية وزيادة حجم الاستثمارات وخفض مستوى مخاطر المعلومات المرتبطة باتخاذ القرارات مما يسهم في دعم قيمة الوحدة الاقتصادية (Shaban & Behrad, 2015: 60). وعلى الرغم من أهمية الإفصاح عن المخاطر على القيمة السوقية للوحدات الاقتصادية إلا أن يرى البعض إنه يؤثر بشكل سلبي على قيمة الوحدة الاقتصادية، فهناك اختلاف وتفاوت من حيث الجودة والكمية في الإفصاح عن المخاطر فكثيراً ما تكون متطلباته مبهمة وواسعة النطاق مما تترك مجالا للوحدات الاقتصادية في تقدير حدة هذه المخاطر، وقد يكون الإفصاح عن المخاطر مشتتاً في بنود عدة من القوائم المالية، فيصعب على المستثمرين التحديد السليم للمخاطر ويسبب تشويش وتعقيد على المستثمرين في تقدير قيمة الوحدة الاقتصادية (القليطي، 2019: 26). كما تعد مسألة تقييم الموجودات السامة والآليات المعتمدة في ذلك لإظهارها في بنود القوائم المالية محل جدل بين المحاسبين وادارة المصارف، حيث يفضل المحاسبين اعتماد طريقة القيمة السوقية العادلة لكونها تعكس الوضع المالي الحالي فهي توفر معلومات تنبؤية للمستخدمين الخارجين، بالمقابل تميل المصارف لاستخدام التكلفة التاريخية لانها تعطي صورة اكثر تحفظاً واستقراراً، وتعزى ذلك بانها لا تقوم بالبيع الفوري لهذه الموجودات، ولكن تظهر القيمة السوقية العادلة الموجودات والمطلوبات وفقاً لسعر السوق فهي تعزز عمل المقارنات بين الوحدات الاقتصادية، وتعكس الظروف والتغيرات الاقتصادية الحقيقية، اما التكلفة التاريخية فلا توفر معلومات مستقبلية تنبؤية، فبالرغم من العيوب التي قد يراها البعض من اتباع القيمة السوقية العادلة إلا أنها تعد الخيار الانسب لتقييم الموجودات السامة والإفصاح عنها، نظراً لملائمتها لمتطلبات المعايير المحاسبية مما يجعلها اكثر ملائمة للمستخدمين الخارجيين (Logue, 2011: 29-30). إذ يترتب

على هذه الإفصاحات منافع من خلال تقديم معلومات اضافية من شأنها تقليص حجم المخاطر التي تؤدي الى انخفاض معدل الخصم وزيادة سعر السهم، وحتى إن كانت المعلومات المفصح عنها تحمل اخبار سلبية فأن تراجع سعر الأسهم لهذه الوحدات الاقتصادية يرتبط بمقدار المعلومات التي تم الافصاح عنها، وهو ما حاولت معالجته العديد من الدراسات لبيان أثر الإفصاح عن التنبؤات المالية المحاسبية على سعر الأسهم من جهة، ومن جهة أخرى أثره على قرارات المستثمرين في الأوراق المالية (العكيلي، 2021: 94-95).

الجانب التطبيقي

أولاً. مجتمع وعينة الدراسة: تماشياً مع طبيعة الدراسة وأهدافها تم تحديد مجتمع الدراسة في العاملين ضمن الاقسام المالية في المصارف العاملة في اقليم كوردستان-العراق، بوصفهم الفئة المهنية الأكثر ارتباطاً بموضوع الإفصاح المحاسبي والتعامل مع الموجودات المالية محل الدراسة، وقد تم اختيار العينة من هذا المجتمع بما ينسجم مع متطلبات البحث في قياس العلاقات بين المتغيرات، تم اختيار عينة غرضية مكونة من موظفين في مواقع مالية متخصصة داخل المصارف، ممن يمتلكون خبرة ومعرفة بطبيعة الموجودات المالية وآليات التعامل معها خاصة الموجودات السامة، وتم توزيع استمارات الاستبانة (170) استمارة ميدانية (ورقية) والكترونية، وجمعت (163) استمارة صالحة ومعتمدة في التحليل، حيث شملت (47) استمارة ميدانية في مدينة اربيل، و(24) في مدينة السليمانية، و(22) في مدينة دهوك، كما تم الحصول على (70) استجابة الكترونية باستخدام نموذج Google Forms صالحة للتحليل.

ثانياً. ثبات أداة الدراسة: لقياس ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل الفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ويمكن تفسير هذا المقياس، بأنه يقيس درجة الإرتباط بين الاجابات، وإن قيمة الفا المقبولة إحصائيا هي (60%) على الأقل لتعميم النتائج (Sekaran, 2003: 311)، إذ أظهرت النتائج من خلال التحليل أنّ قيمة معامل الثبات لكل من المحاور الثلاثة جميعها عالية وثابتة إحصائياً، حيث كانت أكبر من (0.60)، إذ تراوحت قيمة الفا-كرونباخ بين (0.784-0.808) وهي قيمة عالية جداً أما بالنسبة لفقرات الاستبانة ككل فكانت قيمة معامل الثبات ممتازة إذ بلغت (0.868) وهذا يدل على ثبات المقياس وبالتالي درجة إرتباط الاجابات جيدة جداً بين فقرات الاستبانة وينعكس ذلك على دقة النتائج ومن ثم الوثوق بها والأخذ بنتائجها. والجدول رقم (1) يبين ذلك:

جدول (1) نتائج معامل الثبات (Cronbach's Alpha)

المحاور	عدد الفقرات	مقياس الفا-كرونباخ	النتيجة
الموجودات السامة	13	0.784	ثابتة
الإفصاح عن الموجودات السامة	13	0.802	ثابتة
قيمة الوحدات الاقتصادية	13	0.808	ثابتة
الاستمارة ككل	39	0.868	ثابتة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

ثالثاً. ملائمة حجم العينة: تم استخدام مقياس كايزر-مير-أولكن (KMO)، أو مؤشر كايزر-ماير-أولكن، لتقييم ملاءمة حجم العينة في هذه الدراسة. عمومًا، تتراوح قيمة إحصاء اختبار (KMO) بين الصفر والواحد. كلما اقتربت قيمته من الواحد، كلما دل ذلك على زيادة موثوقية التحليلات (تحليل البيانات) ومن ثم ملاءمة حجم العينة. أن الحد الأدنى المطلوب لقيمة هذا الاختبار هو (0.5)، إذ يمكن

القول إن قيمة أقل من ذلك تستوجب زيادة حجم العينة. ومن خلال الجدول رقم (2)، يتضح أن جميع قيم هذا المؤشر للمحاور الثلاثة كانت أكبر من الحد الأدنى المطلوب وهي قريبة من الواحد الصحيح. نستنتج بأن حجم العينة كان كافيًا للتحليل الإحصائي، كما هو موضح:

جدول (2): مقياس "KMO " للحكم على مدى كفاية العينة لبيانات أبعاد ومحاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد الفقرات	KMO	مستوى الدلالة	القرار
الموجودات السامة	13	0.793	0.000	البيانات ملائمة
الإفصاح عن الموجودات السامة	13	0.610	0.000	البيانات ملائمة
قيمة الوحدات الاقتصادية	13	0.777	0.000	البيانات ملائمة
الأستمارة ككل	39	0.679	0.000	البيانات ملائمة

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي

رابعاً. اختبار الفرضيات ومناقشة نتائجها:

أ. اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الموجودات السامة ومستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية:

تتمحور الفرضية الأولى حول وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل "الموجودات السامة" والمتغير الوسيط "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية"، أي ما مدى وضوح وشمولية وصدق المعلومات المحاسبية عن هذه الموجودات في القوائم المالية، وكما يُبيّن الجدول رقم (3)، بلغ معامل الارتباط (Pearson) بين المتغيرين (0.161*)، وهي علاقة موجبة ضعيفة، مما يدل على أن ارتفاع نسبة الموجودات السامة قد يؤدي إلى تحفيز نسبي في الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية. وعلى الرغم من ضعف العلاقة، فإنها كانت ذات دلالة إحصائية (p = 0.040)، إذ جاءت القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يسمح بقبول الفرضية الأولى.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن "الموجودات السامة" تمارس تأثيراً مباشراً وإن كان محدوداً ولكنه حقيقي على "الإفصاح عنها"، ويفسر ضعف العلاقة أن وجود الموجودات السامة لا يقابل بمستوى افصاح عالٍ وهذا أكدته الدراسات السابقة، ويعكس هذا أنه هناك حالة من التحفظ او التخوف من قبل أفراد العينة في الإفصاح الكافي عن الموجودات عالية المخاطر خشية التأثير السلبي على صورة المصرف وسمعته. وتدل هذه النتيجة أيضًا على أهمية دعم الإفصاح كأداة رقابية وشفافة لتقليل فجوة المعلومات الناتجة عن الموجودات السامة. وهو ما يؤهل الإفصاح أن يلعب دوراً وسيطاً في العلاقة بين الموجودات السامة ومخرجات أخرى وبشكل خاص على قيمة الوحدة الاقتصادية.

جدول (3): معامل الإرتباط بين الموجودات السامة والإفصاح عن الموجودات السامة

المتغير الوسيط / المتغير المستقل	مستوى الإفصاح في القوائم المالية	القيمة الاحتمالية
الموجودات السامة	0.161*	0.040

*معنوي عند مستوى المعنوية n= 163 (p < 0.05)

المصدر: من إعداد الباحثان إعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (برنامج SPSS)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 75, Part (2): 538-563
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.27

ب. اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقيمة الوحدة الاقتصادية:

تفترض الفرضية الثانية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح في القوائم المالية (كمتغير وسيط) وقيمة الوحدة الاقتصادية (كمتغير تابع)، وأشارت فقرات المحور الثالث للاستبانة الموزعة بأن الإفصاح الشفاف عن المعلومات المالية بما ذلك الموجودات السامة يرفع ويحافظ على قيمة المصارف، وعلى هذا يوضح الجدول رقم (4) بإن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.265)، وهو ما يُعد ارتباطًا موجبًا، ما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الإفصاح يُقابله ميل ملحوظ نحو تحسن قيمة الوحدة الاقتصادية للمصرف. وقد جاءت القيمة الاحتمالية(p = 0.000) ، وهي أقل من 0.01، مما يجعل العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى (0.01)، وهو ما يؤكد قبول الفرضية الثانية.

وتُظهر هذه النتيجة أن الإفصاح عن الموجودات السامة لا يقتصر فقط على كونه إجراءً تنظيمياً، بل يشكل عنصراً فعالًا في تعزيز الشفافية والثقة وتحقيق الاستقرار المالي، وهو ما ينعكس على قيمة المصرف كوحدة اقتصادية. فكلما ازداد وضوح المعلومات المالية المرتبطة بالموجودات السامة، قلّت فجوة المعلومات، وتحسنت القرارات المتخذة لمعالجة هذه الموجودات وايجاد الحلول الجذرية لها، مما يؤدي إلى رفع مكانة المصرف في السوق.

جدول (4): معامل الارتباط بين الإفصاح في القوائم المالية وقيمة الوحدة الاقتصادية

المتغير الوسيط / المتغير التابع	الإفصاح في القوائم المالية	القيمة الإحتمالية
قيمة الوحدة الاقتصادية	0.265**	0.000

**معنوي عند مستوى المعنوية (p < 0.01) n= 163

المصدر: من إعداد الباحثان إعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (برنامج SPSS)

ج. اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الموجودات السامة وانخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية:

تتناول الفرضية الثالثة وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الموجودات السامة (المتغير المستقل) وانخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية (المتغير التابع)، وتم التعبير عن هذه الفرضية بإشارات صريحة في فقرات الاستبانة، بأن الموجودات السامة تنعكس سلباً على الأداء المالي للمصارف وتخفض من قيمتها، وكما يُبيّن الجدول رقم (5)، فإن معامل الارتباط بين المتغيرين بلغ (0.739)، وهو ما يُعد ارتباطًا موجبًا قويًا جدًا. وقد جاءت القيمة الاحتمالية المصاحبة (p = 0.000)، وهي أقل من (0.01)، مما يشير إلى وجود دلالة إحصائية عالية جدًا للعلاقة بين المتغيرين، ويؤكد قبول الفرضية الثالثة عند مستوى معنوية(α < 0.01) .

وتعكس هذه النتيجة أن زيادة الموجودات السامة ترتبط ارتباطاً قوياً بانخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية للمصرف، خاصة عندما تكون هذه الموجودات غير منتجة أو يصعب تداولها. كما يُشير الارتباط العالي إلى أن المخاطر الكامنة في هذه الموجودات تُعد مؤثراً مباشراً على الأداء العام والاستقرار المالي للمصرف، ويمكن الربط بين هذه النتيجة ونتائج الفرضيتين السابقتين بأنه على الرغم من أن الموجودات السامة تؤثر تأثيراً مباشراً وقوياً على انخفاض قيمة المصرف، فأن الإفصاح المحاسبي يعد مدخلاً للتخفيف من هذا الاثر الذي سنظهر مستواه في اختبار الفرضية الرابعة، وهذا

يبين أن الإفصاح الجيد وإن ارتبط بكشف نقاط ضعف الوحدة الاقتصادية يبقى أداة وقائية تسهم في احتواء المخاطر وتوجيه القرارات نحو المعالجة لا التعتيم.

جدول (5): معامل الارتباط بين الموجودات السامة وانخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية

المتغير التابع / المتغير المستقل	انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية	القيمة الإحتمالية
الموجودات السامة	0.739**	0.000

**معنوي عند مستوى المعنوية (p < 0.01) n= 163

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (برنامج SPSS)

د. اختبار الفرضية الرابعة: وجود تأثير ذي دلالة احصائية للموجودات السامة على انخفاض قيمة الوحدات الاقتصادية:

تنص الفرضية الرابعة على وجود تأثير مباشر ذي دلالة إحصائية للموجودات السامة على انخفاض قيمة الوحدات الاقتصادية. ولأجل اختبار هذه الفرضية، تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما وردت في الجدول رقم (6)، إذ بلغ معامل التحديدR^2 = 54.6% ، ما يعني أن الموجودات السامة تفسّر ما نسبته 54.6% من التغير في قيمة الوحدات الاقتصادية المنخفضة، وهي نسبة تفسير مرتفعة نسبيًا في الدراسات الاجتماعية والمالية، كما بلغت قيمة معامل الانحدار (B1) = 0.732، أي أن كل وحدة زيادة في مستوى الموجودات السامة تقابلها زيادة بمقدار 0.732 في انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية (اتجاه موجب)، وذلك بوجود علاقة ذات تأثير مباشر. وقد أظهرت القيم الإحصائية المصاحبة لهذه النتائج دلالة قوية، حيث كانت قيمة t = 13.923 لمعامل B1 ، والقيمة الاحتمالية p = 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.01)، مما يؤكد دلالة معنوية عالية للعلاقة. وأظهر الثابت (B0) في المعادلة قيمة 1.096، بمعنى أنه حتى في حالة عدم وجود الموجودات السامة، تبقى هناك قيمة مبدئية للوحدة الاقتصادية. لكن وجود الموجودات السامة يؤدي إلى تأثير إضافي موجب ومعنوي في النموذج. وبلغت قيمة اختبار F = 193.858 مع دلالة إحصائية قوية(p = 0.000) ، مما يدعم ملاءمة النموذج ككل. تظهر النتائج من الفرضية الرابعة أن حيازة الموجودات السامة تؤدي إلى انخفاض قيمة الوحدات الاقتصادية، حتى مع عدم الإفصاح عنها، إذ إن مجرد وجودها يمثل عبئاً مالياً ينعكس سلباً على استقرارها وسمعتها، فأن مخاطرها لا تظل كامنة وتسهم في خفض قيمة الوحدة الاقتصادية، لهذا يجب الإفصاح عنها بشفافية لادارتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

جدول (6): أثر متغير الموجودات السامة في انخفاض قيمة الوحدات الاقتصادية

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	انخفاض قيمة الوحدات الاقتصادية			
	الثابت (B0)	معامل الأنحدار (مقدار الأثر) (B1)	F	R^2
الموجودات السامة	1.096 t (5.467) p(0.000**)	0.732 t (13.923) p(0.000**)	193.858 p(0.000**)	54.6%

** معنوي عند مستوى المعنوية (p < 0.01) n= 163

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي (برنامج SPSS)

ه. اختبار الفرضية الخامسة: يلعب الإفصاح دوراً وسيطاً ذا دلالة احصائية بين الموجودات السامة وقيمة الوحدة الاقتصادية:

تشير نتائج نموذج المعادلات الهيكلية باستخدام SMART PLS (4.1.0.9) إلى قبول الفرضيات الخمس جميعها بدرجات متفاوتة من القوة الإحصائية، وهو ما يعكس تكامل العلاقات بين المتغيرات المدروسة: الموجودات السامة، الإفصاح عنها، وقيمة الوحدة الاقتصادية. وكما موضح في الجدول رقم (7)، فقد أظهرت نتائج **المسار الأول** وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الموجودات السامة والإفصاح عنها ($\beta = 0.604, p = 0.000$)، مما يدل على أن زيادة نسبة الموجودات السامة داخل المصرف تُقابله عادة بمحاولات أكبر للإفصاح عنها، وإن كانت بدرجة غير كافية لتخفيف كامل الأثر. وتدعم هذه النتيجة **المسار الثاني** التي أظهرت أن الإفصاح ذاته يؤثر بشكل إيجابي في قيمة الوحدة الاقتصادية ($\beta = 0.300, p = 0.000$)، أي أن الشفافية والإفصاح الجيد عن هذه الموجودات يسهمان في تعزيز ثقة السوق وتحسين صورة المصرف. أما **المسار الثالث** فقد أظهرت وجود تأثير مباشر وقوي جدًا للموجودات السامة على انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية ($\beta = 0.596, p = 0.000$) كما هو موضح في الشكل رقم (1)، بما يعكس مدى خطورة هذه الموجودات على استقرار المصرف وأدائه المالي، إذ ترتبط بضعف السيولة وارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية. وقد تأكد هذا التأثير المباشر أيضًا في الفرضية الرابعة التي اختُبرت من خلال تحليل الانحدار البسيط، حيث بلغ معامل التأثير($B = 0.732$) ، ومعامل التحديد ($R^2 = 54.6\%$)، مما يعني أن أكثر من نصف التغير المخفض لقيمة الوحدة الاقتصادية يُعزى للموجودات السامة. وفيما يخص الفرضية الخامسة، أظهر نموذج المسار وجود تأثير غير مباشر جزئي عبر الإفصاح، إذ بلغ تأثير الموجودات السامة على القيمة من خلال الإفصاح ($0.604 \times 0.300 = 0.181$)، وهو تأثير معنوي يُثبت أن الإفصاح يلعب دورًا وسيطًا فاعلًا، على الرغم من أن العلاقة بين الموجودات السامة وقيمة الوحدة الاقتصادية ما تزال قائمة ومؤثرة حتى بوجود الإفصاح، إلا أن وجود الإفصاح المحاسبي يخفف من آثار هذه الموجودات ويحد من تداعياتها، ويحسن صورة الوحدة الاقتصادية امام الجهات الرقابية والاسواق المالية، وينبغي أن يُعزز بسياسات رقابية صارمة وأدوات إدارة مالية أكثر كفاءة للحد من آثار هذه الموجودات على استدامة المصرف وقيمته.

جدول (7): نتائج تحليل المسار البنيوي لاختبار دور الإفصاح كمتغير وسيط بين الموجودات السامة وقيمة الوحدة الاقتصادية باستخدامSMART PLS

Path Analysis	Original sample (O)	Sample mean (M)	Standard deviation (STDEV)	T statistics (|O/STDEV|)	p-values
الإفصاح <- قيمة الوحدة الاقتصادية	0.300	0.294	0.072	4.148	0.000**
الموجودات السامة <-الإفصاح	0.604	0.629	0.079	7.618	0.000**
الموجودات السامة <-انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية	0.596	0.603	0.063	9.510	0.000**

** معنوي عند مستوى المعنوية($p < 0.01$)

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج SMART PLS (4.1.0.9)

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.75.2.27

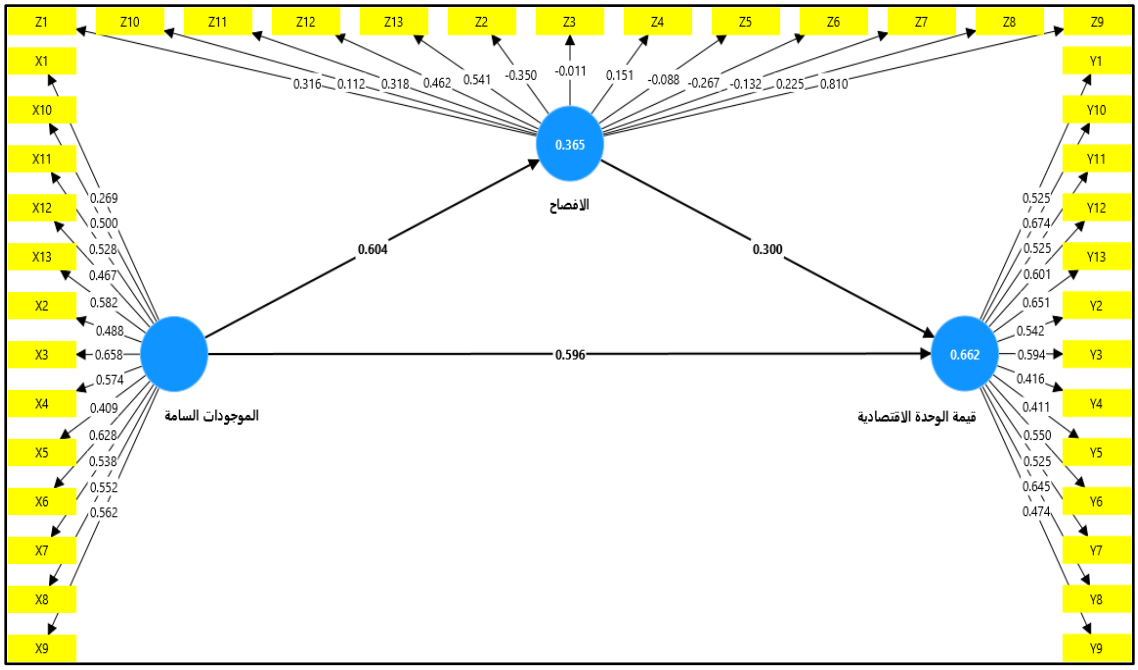

شكل (1): النموذج الهيكلي لمسارات العلاقة بين الموجودات السامة، الإفصاح عنها في القوائم المالية، وقيمة الوحدة الاقتصادية

المصدر: النتائج التحليلية لبرنامج (SMART PLS (4.1.0.9.

خامساً. تفسير ومناقشة نتائج الفرضيات: من خلال تحليل الفرضيات الخمس للدراسة تم الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الموجودات السامة ومستوى الإفصاح وانعكاسهما على قيمة الوحدة الاقتصادية وطبيعة الوساطة للإفصاح في القوائم المالية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد أظهرت النتائج أن الموجودات السامة تمثل عاملاً سلبياً مؤثراً في قيمة الوحدة الاقتصادية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، إذ ارتبط وجودها بانخفاض القيمة نتيجة لما تسببه من مخاطر وعدم يقين في المركز المالي للمصارف. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ضعيفة بين الموجودات السامة والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، والذي يشير إلى ميل المصارف الى تقليص الإفصاح في حال حيازته موجودات ذات طابع خطير ومنخفضة الجودة، وهو ما يتعارض مع مبادئ الشفافية في الإفصاح الذي تشدد عليه المعايير المحاسبية الدولية، وأظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية معنوية بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وقيمة الوحدة الاقتصادية، مما يعكس دور الإفصاح في تعزيز الثقة وتقليل الفجوة المعلوماتية لدى مستخدمي القوائم المالية. واكدت نتائج الفرضية الخامسة، إن الإفصاح المحاسبي يؤدي دوراً وسيطاً مهماً بين الموجودات السامة وقيمة الوحدات الاقتصادية، إذ يسهم في تقليل الأثر السلبي لتلك الموجودات، وهذا ما يعزز من أهمية تبني سياسات إفصاح قوية تدعم استقرار القطاع المصرفي في اقليم كوردستان-العراق، وترفع من جاذبيته للاستثمار المحلي والأجنبي، خاصة أنه يتم انشاء مشاريع ضخمة تخدم كافة القطاعات في تطور ملحوظ ومستمر يحتاج إلى دعم القطاع المالي المصرفي، كما تؤكد النتائج على أهمية بناء نظام رقابي محاسبي يسهم في تقوية الإفصاح ويحسن من جودة القوائم المالية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أثبتت نتائج الدراسة أن الموجودات السامة تعد من أبرز التحديات المحاسبية في القطاع المصرفي في ظل الازمات المالية، لأنها ترتبط بأدوات مالية معقدة يصعب تقييمها وتداولها، ومن ثم تؤثر سلباً على جودة الموجودات والملاءة المالية للمصارف.
2. أثبتت نتائج الدراسة أن الموجودات السامة تمثل عاملًا سلبيًا يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قيمة الوحدة الاقتصادية ومن ثم تؤدي إلى زعزعت الاستقرار المالي ككل.
3. إن الأفصاح المحاسبي يمثل أداة مهمة للحد من المخاطر التي تولدها الموجودات السامة، فالأفصاح الشفاف يمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية كفؤة، ويقلل من عدم تماثل المعلومات بين الادارة واصحاب المصلحة مما يؤدي إلى زيادة الثقة وارتفاع قيمة الوحدة الاقتصادية.
4. أثبتت نتائج تحليل الفرضية الخامسة أن الإفصاح المحاسبي يؤدي دورًا وسيطًا جوهريًا في العلاقة بين الموجودات السامة وقيمة الوحدة الاقتصادية، إذ يسهم في تقليص الأثر السلبي لتلك الموجودات.
5. أشارت البيانات إلى أن تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في المصارف يُشكل أحد المسارات الأساسية لتعزيز استقرار القطاع المصرفي في إقليم كوردستان-العراق، خصوصًا في ظل المتغيرات الاقتصادية والتوسع الاستثماري الذي يشهده الإقليم.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تبيني سياسات عملية الإفصاح عن الموجودات السامة ذات المخاطر العالية في المصارف عينة الدراسة، عن طريق تقديم ملاحظات إيضاحية كافية ضمن القوائم المالية، تعكس طبيعة هذه الموجودات والوضع المالي الحقيقي للمصرف كوحدة اقتصادية.
2. تدعو الدراسة المصارف باستخدام الإفصاح المحاسبي كأداة استراتيجية لتعزيز قيمة المصرف، من خلال تقديم معلومات دقيقة وموثوقة عن جودة الموجودات المالية، بما يقلل من الفجوة المعلوماتية بين الادارة وأصحاب المصلحة.
3. ضرورة تكثيف التدريب العلمي والعملي للعاملين في الاقسام المالية حول كيفية التعامل المحاسبي والإفصاحي مع الموجودات السامة، بما يعزز كفاءتهم ويُقلل من الأخطاء أو التحفظات في إعداد القوائم المالية.
4. تبني نظم معلومات مالية متطورة تساعد في رصد وتحليل الموجودات السامة بدقة وفي الوقت المناسب، لدعم الإفصاح الفوري عن هذه المخاطر وايجاد الحلول الجذرية لها قبل زيادة تداعياتها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. احمد، عماد محمد. (2021). تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك على ادارة الارباح، معهد الدراسات والبحوث البيئية، مصر، المجلد 12 (3).
2. احمد، وسن يحيى. (2025). تأثير الاصول السامة على مؤشر جودة الموجودات للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، الجامعة المستنصرية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (17).

3. آسية، موساوي. (2016). أزمة القروض المصرفية المتعثرة: دراسة حالة الجزائر (اطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر، الجزائر.
4. الباشا، عادل، العاني، عمار، والعواد، اسعد. (2018). الابلاغ عن الاصول السامة وامكانية تداولها في الاسواق المالية. مجلة جامعة جيهان –اربيل العلمية، 2 (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان –اربيل-العراق).
5. بريك، دعاء احمد. (2021). أثر جودة التقارير المالية على العلاقة بين حوكمة الشركات وقيمة المنشأة: دراسة اختبارية في سوق الاوراق المالية المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الزقازيق، المجلد 5 (2).
6. بعلاش، عصام، وشيخي، بلال. (2022). انعكاس استخدام القيمة العادلة في تقييم الاصول السامة على الازمة المالية العالمية لسنة 2008، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد 9 (2).
7. الجابري، محمد ديوان، والدعمي، احمد ناصر. (2024). أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي وفقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي (IFRS9,IFRS7) على زيادة الوعي المصرفي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 20 (66).
8. جاسب، تمارة سعد. (2023). الابلاغ عن مخاطر الائتمان وفق معيار الابلاغ المالي IFRS9 ومعايير AAOIFIودوره في تعزيز القيمة السوقية للمصارف الاسلامية (رسالة ماجستير)، الجامعة المستنصرية، العراق.
9. جاسم، ايمن حمادة، ومحمد، صائب سالم. (2024). تأثير تعقيد القوائم المالية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 20 (66).
10. جاسم، زينب غانم، وعبود، عماد غفوري. (2023). تأثير سياسة توزيع الارباح على قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 15 (47).
11. الجبوري، نصيف جاسم، والمالكي، نضال عبدالله. (2009). تقييم أثر الثقافي المحاسبية في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 7 (4).
12. المسعودي، حيدر علي، والجبوري، علي خلف. (2016). تاثير جودة الابلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 11 (3).
13. الجنابي، علي ناظم، وعنيزة، حسين هادي. (2019). القياس والإفصاح عن مخاطر الاصول السامة لأدوات الائتمان في القوائم المالية للمصارف العراقية (دراسة منشورة مستلة من رسالة ماجستير). جامعة الكوفة، العراق.
14. الجنابي، علي ناظم. (2018). دور اخلاقيات السلوك المهني للمدقق الداخلي في تقييم وتحسين فاعلية ادارة مخاطر الاصول السامة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية (رسالة ماجستير)، جامعة الكوفة، العراق.
15. حاتم، ازهار سعدي. (2024). تاثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS7 في جودة التقارير المالية وانعكاسه على تعظيم قيمة الشركة (رسالة ماجستير)، جامعة كربلاء، العراق.

16. حميد، حيدر. (2024). كفاءة القرارات الاستثمارية وانعكاسه على قيمة الشركة، الندوة العلمية السنوية لقسم الدراسات الاقتصادية، مركز الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (8).
17. دليلة، دادة. (2013). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
18. سعدية، خاطر. (2015). التمويل الاسلامي ومدى فعاليته في معالجة الازمة المالية العالمية 2008، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
19. السويفي، همت محمد. (2021). مشكلات ومخاطر المشتقات المالية وعوامل الحد منها، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، المجلد 22(3).
20. شريف، ناصر طالب، وجاسم، سنان رحيم. (2019). مدى الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات الصناعية الاردنية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11 (26).
21. الشريفي، كرار عباس. (2021). تاثير هيكل التمويل في تعزيز قيمة الشركة بإطار نظرية الالتقاط (رسالة ماجستير)، جامعة كربلاء، العراق.
22. القليطي، ابراهيم عبدالمجيد. (2019). تأثير الافصاح عن المخاطر على القيمة السوقية للشركة، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية، المجلد 3 (2).
23. صندوق النقد العربي. (2008). الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية.
24. عطية، احمد صلاح. (2004). مشاكل المراجعة في اسواق المال، دار الجامعية للطباعة والنشر ةالتوزيع، مصر.
25. العكيلي، اسراء علي،والحجامي، ستار جابر. (2022). دور الموجودات السامة في انخفاض القيمة السوقية لاسهم القطاع المصرفي العراقي، جامعة واسط، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الانسانية، مجلد 3(1).
26. العكيلي، اسراء علي. (2021). تاثير حيازة الموجودات السامة في المركز المالي وانعكاسه على القيمة السوقية لاسهم القطاع المصرفي العراقي (رسالة ماجستير)، جامعة واسط، العراق.
27. علاوي، مريم، وزحي، امال. (2023). ادارة المخاطر الائتمانية دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية: دراسة حالة مصرف السلام وبنك الوطني الجزائري (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
28. عمران، مجد. (2015). أثر المخاطر المصرفية في درجة الامان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سورية: نموذج مقترح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37(1).
29. قندوز، عبدالكريم. (2020). المخاطر المصرفية وطرق قياسها: صندوق النقد العربي، العدد (5)، متوفر على:
https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/almkhatr-almsrfyt-wtrq-qyasha
30. قندوز، عبد الكريم. (2022). المشتقات المالية: صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات، العدد (38).

31. الكناني، محمد كامل. (2023). هيكل رأس المال وتاثيره في القيمة السوقية للاسهم: باطار نظريتي الالتقاط وتوقيت السوق (رسالة ماجستير)، جامعة كربلاء، العراق.
32. كورتل، الفريد. (2010). الازمة المالية: مفهومها، اسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (20).
33. اللامي، حسن خلف، وحسون، صبحي. (2024). جودة الموجودات وأثرها في الاداء المصرفي: مصرف الخليج التجاري انموذجاً، جامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 49(146).
34. لحسن، فوضيل، وقدور، بن نافلة. (2017). دور المعلومة المحاسبية في ادارة مخاطر البنوك في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد (17)، الجزائر.
35. محمد، عمار فرحان، ونعمة، عماد صالح. (2024). أثر الإفصاح المحاسبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي في قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 20 (67).
36. محي الدين، رازي. (2013). مسببات الازمات المالية العالمية ومنعكساتها، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 (2).
37. الموسوي، ضياء مجيد. (2010). الازمة المالية العالمية الراهنة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
38. الاصول السامة: التعامل مع مخاطر الاصول السامة في سوق اليوم،Faster Capital ، متوفر اونلاين على https://fastercapital.com/arabpreneur/html. تمت زيارة في (2024، 26يناير).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Alkurdi, A., Hussainey, K., Tahat, Y., & Aladwan, M. (2019). The impact of corporate governance on risk disclosure: Jordanian evidence. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 23(1).
2. Bessis, J. (2014). Risk Management in Banking, fourth edh, Chichester, Wiley.
3. Bidawid, G. (2012). Financial Disclosure: Its impact and importance on the growth of Arab business in Australia, the Arab open academy in Denmark, college of management and economics.
4. Gregarious, G. & Pascalau, R. (2011). Financial econometrics modeling: derivatives pricing, hedge funds, and term structure models (master's thesis), Antony Rowe ltd, UK.
5. Gunduz, V. (2020). Risk management in banking sector. [Online], https://www.researchgate.net/publication/345239591, [Accessed 27 January 2024].
6. International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. London: IFRS Foundation, Available online: https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2018/conceptual-framework/
7. Khan, A., Tanveer, S. & Malik, U. (2017). An empirical analysis of corporate governance and firm value: Evidence from KSE-100 Index , publication at: https://www.researchgate.net/publication/311994867
8. Logue, M. (2011). Effective Valuation Method of Toxic Assets and Their Influence on Banks' Financial Statements, Submitted in partial fulfillment of the graduation requirements of the Westover Honors Program, University of Lynchburg.

9. Machmuddah, Z. & Sari, Dian W. & Utomo, St. (2020). Corporate Social Responsibility, Profitability and Firm Value: Evidence from Indonesia, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol.7, No.9.
10. Mohan, R. (2009). Global Financial Crisis: Causes, Impact, Policy Responses and Lessons (Working Paper No. 407). Stanford University.
11. MPRA, M.A. (2018). Re risk management processing in Banking industry, Munich personal re pea Archive (86427) near East University, Germany.
12. Pratama, A. (2018). Do related party transactions and tax avoidance affect firm value? , review of integrated business and economics research, volume, issue 7 issue (1).
13. Scardovi, Claudio. (2016). Holistic Active Management of Non-Performing Loans, Springer International Publishing Switzerland.
14. Sehgal, G. Khan, P. & Thakur, B. (2023). Bad Bank Strategy: Addressing Toxic Assets in the Banking Sector, Journal of Namibian Studies.
15. Sekaran, U. (2003). Research methods for business: A skill-building approach (4th Ed.). New York, NY: John Wiley & Son.
16. Shaban M. & Behrad N. (2015). The role of disclosure and transparency in financial reporting, International Journal of Accounting and Economics Studies, 3 (1).
17. Siahaan, F. (2013). The effect of good corporate governance mechanism, leverage, and firm size on firm value. GSTF Journal on Business Review (GBR), 2(4).
18. Susanti, N. & Restiana, N. (2018). What is the Best Factor to Determining Firm Value? Journal Keuangan dan Perbankan, 22(2).
19. Waldron, R. (2015). The ‘‘unrevealed casualties” of the Irish mortgage crisis: Analyzing the broader impacts of mortgage market financialisation, Geoforum, Vol: 69.
20. Wang, Y. (2023). Global Financial Crisis: Causes and Reactions. In Proceedings of the 2023 International Conference on Management Research and Economic Development.